مجلة الكندي

دراسات قانونية سياسية برؤية مستقبلية

Political legal studies with a future vision

مجلة الكندي

دراسات قانونية سياسية برؤية مستقبلية

مجلة عربية تصدر شهرياً عن مؤسسة هاتريك للنشر والتوزيع ، تعنى المجلة بشؤون الوطن العربي ونهضته.وما يتأثر ويؤثر به على الصعد العلمية عامة والقانونية بشكل خاص.تحفز المجلة البحث العلمي وتشجع على دراسة ومناقشة الحالات القانونية من وجهات نظر مختلفة والبقاء على اطلاع كامل بالمستجدات القانونية الدولية في العالم العربي وعالمياً. تشجع المجلة على النشر وتتوزع مواضيعها بين الباحثين عن المعرفة القانونية، مع الالتزام الكامل بمبادئها. وشروط النشر فيها للوصول للفائدة المرجوة منها.كما تساعد المجلة على مواكبة الجديد دائماً وترفض المناقشات المكررة وتساعد على بناء وجهات نظر جديدة وتواكب روح العصر والمستقبل.

السنة: 2025 العدد: 7 الشهر: 7/1 هاتريك 2025

A monthly Arab journal issued by the Hattrick Publishing and Distribution Foundation
The journal deals with the affairs of the Arab world. And its renaissance, and what is affected and affected by it at the scientific levels in general and the legal levels in particular
The journal stimulates scientific research It encourages studying and discussing legal from different perspectives and staying fully informed With international legal developments in the Arab world and globally, the journal encourages publication and its topics are distributed Among those searching for legal knowledge, with full commitment to its principles and conditions for publishing it to achieve benefit It also helps the journal to always keep up with what is new rejects duplicate discussions, and helps build New perspectives and keep pace with the spirit of the times and the future

WWW.HTALKINDIJOURNAL.COM +964 750 010 0017

مجلة الكندي

مجلة قانونية سياسية تختص بنشر الأبحاث والدراسات القانونية والدولية المعاصرة

العدد السابع - السنة الاولى - المجلد الاول / صفر ١٤٤٧ الموافق تموز ٢٠٢٥

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الكندي - أربيل - العراق

تلفون: 0017 010 750 964+

البريد الالكتروني:info@alkindijournal.com

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:

الموقع: alkindijournal.com

رقم الإيداع:2693- 6578-3005 :ISSN

مجلة الكندي

مجلة الكندي
دراسات قانونية برؤية مستقبلية

مجلة قانونية سياسية تختص بنشر الأبحاث والدراسات القانونية والسياسية المعاصرة

رئيس التحرير:

أ.د مالك دحام متعب حمادي الجميلي
جامعة المشرق – العراق

مدير التحرير:

أ.د أحمد سمير محمد ياسين الجبوري
جامعة كركوك – العراق

هيئة التحرير:

أ.د. عصمت عبد المجيد بكر
أستاذ قانون محاضر في عدد من الجامعات–العراق
أ.د.عمر محمد شحادة
الجامعة اللبنانية – لبنان
أ.د. محمد رياض دغمان
الجامعة اللبنانية – لبنان
د. رواد غالب سليقة
جامعة بيروت العربية – لبنان
د. عمار ممدوح البيك
جامعة حلب – سورية
أ.د. حسن فضالة موسى حسن التميمي
الجامعة العراقية – العراق
أ.د. أحمد نوار نصيف
جامعة تكريت – العراق

أ.د رشيد مجيد محمد الربيعي
جامعة بغداد–العراق
أ.د. بشير سعد زغلول
جامعة قطر – قطر
أ.د. محمد حمد مصطفى القطاطشة
الجامعة الأردنية – الأردن
د. محمد بن طريف
جامعة عمان العربية – الأردن
أ. د. وسام حسين غياض
الجامعة اللبنانية – لبنان
أ.م.د. مروان عامر نصيف جاسم
جامعة تكريت – العراق

سياسة النشر

تُعنى مجلة الكندي بمشاركات الأبحاث الرصينة والدراسات والتعليقات على الأحكام القضائية وملخصات رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها باللغة العربية والإنكليزية، كما تدعوكم المجلة للتفاعل معها وإغناء الأعداد الصادرة عنها وفق سياسة النشر الخاصة بها والمتمثلة بالآتي:

1- مجلة الكندي هي مجلة دورية تصدر شهرياً عن دار هاتريك للنشر والتوزيع في أربيل- العراق.

2- المجلة مختصة بنشر أبحاث العلوم الإجتماعية (القانونية والسياسية والاقتصادية)، أو عرض رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، أو التعليقات على الأحكام القضائية، أو التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات، أو عرض الكتب الجديدة ومراجعتها في العلوم القانونية والسياسية وباللغتين العربية والإنكليزية.

3- تحتفظ المجلة بحقوق النشر والطبع كافة، كما تعبر جميع آراء المؤلفين الواردة في البحث أو المادة العلمية عن وجهة نظرهم، ولا تُعَدُّ المجلة مسؤولة عنها، استناداً لمبدأ استقلالية الرأي، وتلتزم المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين..

4- المجلة غير ملزمة برد أصول البحوث أو التعليقات على الأحكام القضائية أو ملخصات الكتب ورسائل الماجستير أو أطاريح الدكتوراه سواء نشرت أم لم تنشر، مع خصم جميع المصاريف في حال عدم النشر.

5- تكون الأولوية بالنشر حسب الأسبقية بالحصول على قبول نشر للبحوث، وفي حال رغبة الباحث بالنشر المستعجل يستوفى مبلغ إضافي على أجور النشر النهائية للبحث، طبقاً لما متاح على موقع المجلة الإلكتروني.

6- يشترط بالمادة العلمية المراد نشرها بالمجلة، أن لا تكون قد سبق نشرها في مجلة أو دورية أو مؤتمر علمي، بتعهد يقدمه الباحث، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والمالية كافة.

7- يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه أو مادته العلمية إلى أي جهة أخرى لغرض النشر، حتى يصله رد المجلة بصلاحية بحثه أو مادته العلمية للنشر من عدمه خلال مدة شهرين من تاريخ استلام المجلة للبحث أو المادة العلمية، وبخلافه تحتفظ المجلة بحقوقها القانونية والمالية كافة.

8- يتعين على الباحث أن يلتزم بشروط وأسلوب النشر المعتمد من المجلة والمتاح على موقع المجلة الإلكتروني (https:// alkindijournal.com)، وبخلافه لا تتحمل المجلة مسؤولية التأخر بقبول أو نشر البحث أو المادة العلمية.

9- يجب على الباحث مراعاة الأمانة العلمية في البحث العلمي والدراسة الأكاديمية وفي مقدمتها أخلاقيات البحث العلمي وبنود لجنة أخلاقيات النشر (Committee On Publication Ethics) مثال ذلك، توثيق المراجع والمصادر والنصوص القانونية والعلمية ومراعاة الموضوعية والمنهجية في الكتابة، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والإدارية والمالية الكاملة عن أي انتهاك أو تجاوز لهذه الأخلاقيات طبقاً للقوانين والتعليمات الوطنية أو الدولية.

10- تخضع جميع البحوث العلمية المراد نشرها بالمجلة لتدقيق نسبة الانتحال (turnitin) ضماناً لعدم نشر البحوث مسروقة النص جزئياً أو كلياً، وبخلافه يتحمل الباحث المسئولية القانونية والمالية والإدارية الكاملة.

11- تخضع المادة العلمية التي تنشرها المجلة للتحكيم الشفاف والمراجعة العلمية المتخصصة (Peer-reviewed process) فضلاً عن التدقيق اللغوي (للغة العربية واللغة الإنكليزية)، ويكون للمجلة صلاحية الموافقة على النشر فيها من عدمه استناداً إلى الآراء الأولية لهيئة تحرير المجلة أو آراء المحكمين المتخصصين.

13- يمنح كل باحث نسخة ورقية من العدد المنشور فيه بحثه، فضلاً عن نسخة مستلة عن بحثه، ولا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.

14- تعمل المجلة وفق آلية وسياسة النشر المفتوح (Open Access).

15- تلتزم المجلة بمنح الباحث قبول النشر حين استكمال جميع المتطلبات على أن يذكر فيه المجلد والعدد وسنة النشر. باستثناء البحوث المستلة من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه.

دور الدول الصغرى في الأمم المتحدة

اشراف الأستاذ / الدكتور محمد منذر

مصطفى كامل زباله اللامي

دور الدول الصغرى في الأمم المتحدة

مستخلص البحث

يتناول هذا البحث دور الدول الصغرى في النظام الدولي، مع التركيز على مشاركتها الفعالة في الأمم المتحدة. يبرز البحث كيف تسعى هذه الدول لتعزيز قوتها المؤسساتية من خلال حقوق التصويت وامتيازات القيادة، رغم التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها. كما يتم تحليل النجاحات والإخفاقات في عمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة، مما يعكس أهمية فهم كيفية استغلال الدول الصغرى للفرص المتاحة لتعزيز تأثيرها. توصل البحث إلى نتائج تشير إلى قدرة الدول الصغيرة على تشكيل تحالفات وتنسيق مواقفها، مما يعزز من تأثيرها في صنع القرار الدولي. كما يقدم توصيات لتحسين فعالية عمليات حفظ السلام، بما في ذلك تعزيز حقوق التصويت وتوفير برامج تدريبية لعناصر قوات السلام، لضمان استجابة أفضل للاحتياجات المحلية.

Abstract

This research addresses the role of small states in the international system, with a focus on their active participation in the United Nations. It highlights how these countries strive to enhance their institutional power through voting rights and leadership privileges, despite the political and economic challenges they face. The analysis includes successes and failures in peacekeeping operations conducted by the UN, reflecting the importance of understanding how small states exploit available opportunities to strengthen their influence. The research concludes that small states can form alliances and coordinate their positions, thereby enhancing their impact on international decision-making. Recommendations are provided to improve the effectiveness of peacekeeping operations, including strengthening voting rights and offering comprehensive .training programs for peacekeeping personnel to ensure better responsiveness to local needs

دور الدول الصغرى في الأمم المتحدة

مقدمة

تُعتبر الدول الصغرى في النظام الدولي فاعلين مهمين رغم حجمها المحدود مقارنة بالدول الكبرى. إن دورها في الأمم المتحدة يعكس تحولاً في مفهوم القوة المؤسساتية، حيث تسعى هذه الدول إلى تعزيز صوتها وتأثيرها من خلال المشاركة الفعالة في المنظمات الدولية. في ظل التحديات العالمية المتزايدة، أصبح من الضروري فهم كيفية استغلال الدول الصغرى لفرص القوة المؤسساتية التي توفرها الأمم المتحدة، مثل حقوق التصويت وامتيازات القيادة. يهدف هذا البحث إلى تحليل هذا الدور وتحديد العقبات التي تواجه هذه الدول في سعيها لتحقيق مصالحها. من خلال تقييم النجاحات والإخفاقات في عمليات حفظ السلام، نسعى لتقديم رؤية شاملة حول كيفية تعزيز فعالية هذه العمليات في المستقبل.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دور الدول الصغرى في النظام الدولي، خاصة في سياق الأمم المتحدة. إذ يساهم البحث في فهم كيفية تأثير هذه الدول على صنع القرار الدولي، مما يعزز من قدرتها على الدفاع عن مصالحها. كما يساهم في تقديم توصيات لتحسين فعالية عمليات حفظ السلام، مما ينعكس إيجاباً على الأمن والاستقرار الدوليين.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في التحديات التي تواجه الدول الصغرى في ممارسة قوتها المؤسساتية داخل الأمم المتحدة. فبينما تمتلك هذه الدول حقوقاً متساوية في التصويت، إلا أن العوامل السياسية والاقتصادية قد تؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها. كما أن التوترات بين الدول الكبرى قد تعيق جهود الدول الصغرى في التأثير على القرارات الدولية.

منهجية البحث

سيتبع البحث منهجية تحليلية تعتمد على دراسة الأدبيات المتعلقة بالعلاقات الدولية، مع التركيز على دور الدول الصغرى في الأمم المتحدة. سيتم استخدام أسلوب المقارنة بين تجارب الدول الصغيرة في عمليات حفظ السلام، بالإضافة إلى تحليل البيانات المتاحة حول تأثير هذه الدول في صنع القرار الدولي.

هيكلية البحث

سيتكون البحث من مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: دور الدول الصغرى والمؤسسات الدولية في الأمم المتحدة.

المبحث الثاني: العقبات والصعوبات التي تواجه عمليات حفظ السلام.

المبحث الأول

دور الدول الصغرى والمؤسسات الدولية والقوى المؤسساتية في الأمم المتحدة

غالبا ما يؤكد المفهوم التقليدي للقوة الواقعية على التأثير والقوة القسرية والسيطرة التي تمارسها دولة ما على بلدان أخرى من خلال الاعتماد على العوامل المادية، مثل: القوة السياسية، والقوة الاقتصادية، والوسائل العسكرية، في حين ليس بما يرتبط بالأنظمة والمؤسسات موقع على مستوى النظريات التقليدية للعلاقات الدولية، وينظر إليها عموماً على أنها نتاج ثانوي للقوة.

وفي إطار النظام الدولي تم تحسين المعضلة التقليدية المتمثلة في التبعية وتهميش البلدان الصغيرة في السياسة الدولية بشكل كبير، كما زاد النظام الدولي وقوته المؤسساتية المستمدة إلى حد كبير من فرص البلدان الصغيرة لممارسة تأثيرها على الساحة السياسية العاملية.

المطلب الأول: أساس القوة المؤسساتية للدول الصغرى في الأمم المتحدة

ينقسم تعريف القوة المؤسساتية من قبل المهتمين إلى مستويين:

أولهما: يخص القوة المؤسساتية من منظور كلي؛ حيث النقطة الأساسية هي أن القوة متأصلة في النظام الدولي ككل. على سبيل المثال، فالبعض يعتقد أن القوة المؤسساتية في السياسية الدولية يمكن فهمها على أنها القوة الممنوحة للفاعلين الوطنيين من قبل النظام الدولي، وهذه القوة المؤسساتية تأتي من موقع ووضع القوى الفاعلة في النظام الدولي، وبالتالي تعرف بأنها قدرة أي بلد على حماية وإنشاء تفاهمات مؤسساتية دولية مختلفة، وبالتالي فهذه القدرة على السيطرة على النظام الدولي هي بعد لا غنى عنه للقوة الناعمة[1].

ويعتقد البعض أن القوة المؤسساتية هي التحكم غير المباشر في الفاعلين من خلال العلاقات الاجتماعية اللامركزية؛ ويركز هذا المفهوم على المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية التي تناط بها مهام التنسيق بين مختلف الفاعلين. ويمكن للفاعل توجيه الأفعال والسلوكيات ومعالجتها وتقييدها، وكذلك شروط وجود فاعلين آخرين، من خلال النظام المحدد بواسطة منظومة من القواعد والإجراءات. وبمعنى آخر، هذه الفئة من القوة المؤسساتية هي القوة الممنوحة للفاعلين بواسطة النظام الدولي، والتي تنحدر من المشاركة والتوجيه بل والتحكم أحياناً في مختلف فاعلي النظام الدولي.

الثاني: يخص القوة المؤسساتية من منظور جزئي دقيق؛ وهذه القوة المؤسساتية ناتجة عن مزيد من الدقة في تحديد مفهوم النظام الدولي. وبهذا المعنى، لم يعد هذا النظام الدولي يمنح القوة لكل الفاعلين، بل القوة المؤسساتية تمنح للفاعلين من خلال العناصر المختلفة التي تشكل النظام الدولي وتنقسم القوة المؤسساتية من المنظور الجزئي إلى حالتين:

---

[1] علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2019، ص115.

دور الدول الصغرى في الأمم المتحدة

1_القوة المؤسساتية يمكن أن تولد من مكون واحد من مكونات النظام الدولي، أي القوة المؤسساتية قدرة الفاعلين على استخدام النظام الدولي للتأثير على الآخرين، والسيطرة عليهم من خلال الإقناع، ووضع برامج لذلك. فالقدرة على صياغة وتعديل القواعد الدولية هي أهم مصدر من مصادر القوة المؤسساتية للدولة.

2_كل العناصر المتعددة المكونة للنظام الدولي تعمل معاً لتشكيل القوة المؤسساتية؛ باعتبارها القدرة على تشكيل وبناء الآليات الدولية والاسهام في وضع برامج العمل الدولي المشترك، أي القوة المؤسساتية، التي تتجسد في القدرة على صياغة وتفعيل قواعد التشغيل المؤسساتي، وعلى تشكيل هيئة ومحتوى البنيات المؤسساتية، وأيضاً على وضع الأهداف والأنظمة الضابطة.

وعلى الرغم من أن تعدد تعريفات القوة المؤسساتية، فإنها تكشف عن مسارات مختلفة لبناء هذه القوة، فالنظام الدولي في مفهومه الشامل، لم يستطع تحديد العوامل التي تدفع إلى إنشاء القوة المؤسساتية. لذلك، من الضروري زيادة تبيان دلالة النظام الدولي في مسار عملي ممكن على أساس الجمع بين عناصر بناء القوة المؤسساتية على المستوى الجزئي.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن القوة المؤسساتية للدولة الصغيرة تقوم على أساس القوة الممنوحة من قبل الدول الصغيرة على مستوي حقوق التصويت داخل المنظمات، وامتيازات المقعد الدائم في الإطار المؤسساتي الدولي الذي يتكون من عناصر مؤسساتية من قبيل المنظمات الدولية، والآليات الدولية، والممارسات الدولية.

بالإضافة إلى ذلك فهي تتمتع بسلطة التصرف على الفاعلين الأخرين، وإجبارهم على تغيير سلوكياتهم من خلال الوسائل المؤسساتية، مثل: صياغة جداول الأعمال وانتقاء القضايا وربط الاستراتيجيات وإنشاء آليات دولية.

وباعتبارها أكثر المنظمات الدولية شمولاً وتأسيساً على مبدأ المساواة في السيادة في عالم اليوم، تلعب الأمم المتحدة دوراً هاماً في حماية مصالح البلدان الصغيرة. وفي المقابل، لهذه البلدان الكثير من الانتظارات، والاعتماد على الأمم المتحدة في العديد من القضايا العاجلة والأجلة، فعلى سبيل المثال، تعمل آليات الأمن الجماعي داخل الأمم المتحدة كنموذج أساسي للحفاظ على أمن الدول الصغيرة[1].

وكانت العديد من الدول الأوروبية الصغيرة أكدت بعد الحرب العالمية الثانية على أهمية الأمم المتحدة كأداة لسيادة القانون الدولي، بل وتتوق الدول الصغيرة إلى أن تعمل المنظمة الأممية على المساهمة في حماية استقرارها وأمنها، بالإضافة إلى ذلك، فإن الأمم المتحدة ليست مجرد منبر رئيسي للدول الصغيرة للتعبير عن إرادتها وصوتها، بل هي أيضاً مصدر موثوق وهام لها للحصول على قوتها المؤسساتية. وعلى الصعيد المؤسساتي لمنظمة الأمم المتحدة، تمثل حقوق التصويت والحقوق والواجبات

[1] إسحق سالي خليفة، الاتجاهات الحديثة في دراسات الأمن الدولي، مجلة النهضة، العدد 14، 2013، ص26.

المقترنة بالعضوية في المنظمة الأساسين اللذين يمنحان للدول الصغيرة فرصة ممارسة قوتها المؤسساتية عن طرق تعزيز الخيارات الاستراتيجية لتلك الدول بغية تمكينها من مزايا القوة المؤسساتية في الأمم المتحدة على هذا الأساس.

أولاً: حقوق التصويت للبلدان الصغيرة في الأمم المتحدة:

إن الغرض من انضمام الدول الصغيرة إلى المنظمات أو الهيئات الدولية وتقليص فجوة القوة بينها وبين الدول الكبيرة، وبالنسبة لبعض الدول الصغيرة وجميع الدول الأكثر صغراً، عادة ما تكون ممارسة حقوق التصويت في المنظمات الدولية هي السبيل الوحيد لممارسة التأثير على الساحة الدولية، وحق التصويت على أساس مبدأ (دولة واحدة، صوت واحد) هو الحق الأكثر مساواة الممنوح لكل دولة عضو من قبل منظمة الأمم المتحدة. ويتعلق الأمر بقوة مؤسساتية رسمية، والتي على الرغم من القيود المفروضة عليها، تعد مصدراً مهماً للتأثير بالنسبة للبلدان النامية.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انضمت البلدان النامية الناشئة إلى الأمم المتحدة واحدة تلو الأخرى، وقد دفع هذا المعطى الجديد إلى توزيع القوة التصويتية داخل الأمم المتحدة للبدء في التغيير في اتجاه يخدم البلدان الأسيوية، والأفريقية، والتي تمثل إلى جانب بعض الدول الصغيرة داخل أوروبا حوالي ثلثي إجمالي عدد أعضاء الأمم المتحدة.

وتمنح الأمم المتحدة كل عضو حقوق تصويت متساوية، مما يجعل من الضروري للقوى الكبرى أن تولي الاهتمام لسلوك التصويت لهذه المجموعة الكبيرة وما ينتج عنه، وعلى ضوء ذلك، ونظراً لقوتها الضعيفة، يمكن لأقوى دولة في هذا الحلف (الأمم المتحدة) أن تتجاهل إرادة الدولة الصغيرة، ولكن في مواجهة معسكر الأغلبية هذا، يلزم على الدول الكبرى الاهتمام بإرادة حتى بأضعف الدول تلك، لأنها تحتاج إلى الاستفادة من قوتها التصويتية داخل المنظمة.

ففي سبيل الحصول على أغلبية الأصوات، يكون لزاماً على الدول الكبري اختيار أنسب الطرق وأكثرها قبولاً لعرض أسألتها على باقي دول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد، فإن القوة التفوقية للقوى الكبرى داخل الأمم المتحدة لن تجدها في كل شيء إذا لم تفلح في الحصول على أصوات دعم من الدول الصغيرة الكافي لخدمة أهدافها السياسية. خاصة في الحالة التي تتساوى فيها القوة التصويتية للطرفين، وهذا ما يمنح تلك الدول الصغيرة سلطة تصويت تقريرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتتبع هذه القوة المؤسسانية من عملية صنع قرار المؤسسة على مبدأ (دولة واحدة، صوت واحد)، مما يزيد من القدرة على المساومة بين الدول الصغيرة والدول الكبيرة في الأمم المتحدة، ويجبر الدول الكبرى على اللجوء إلى لغة الإقناع للبلدان الصغيرة من أجل الحصول على دعم التصويت منها؛ أو بمعنى أعمق، مراعاة الأهداف المشتركة للبلدان الصغيرة ورعاية مصالحها لضمان دعمها لمقترحات البلدان الكبيرة.

فعلى سبيل المثال، وأثناء الحرب الباردة. عندما تطلب اقتراح الجمعية العامة للأمم المتحدة أغلبية ثلاثي الأصوات، أجبرت القوتان العظيمتان على التجاوب مع احتياجات الدول الأصغر من أجل الحصول على وعودها بالتصويت لصالحهما[1]، لتكون هذه القاعدة الاتفاقية هي التي وضعت هذه الدول الصغيرة في موضع "ندية" مع القوى العظمي، وبالتالي أعطت للقوى الصغيرة فرصة الافتخار باتخاذ قرارات تاريخية استناداً على توظيفها الأمثل لقوتها التأسيسية.

إن حقوق التصويت المتساوية وإن منحت الدول الصغيرة الفرصة لممارسة التأثير والسيطرة على مجموعة متنوعة من الأليات الدولية المختلفة، إلا أن القوى الكبرى لا تنظر بعين الرضى لمبدأ (دولة واحدة، صوت واحد) في منظومة الأمم المتحدة، ولم تتعامل معها يوماً بمنطق المساواة والديموقراطية.

فالديمقراطية في منظومة الأمم المتحدة تعني في الأساس مبدأ المساواة النسبية بين الدول بموجب الميثاق. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لهذه القاعدة، وعلى الرغم من أن عدد سكان الصين يزيد عن خمسمائة ضعف عدد سكان فانواتو، فإن كلا البلدين يتمتعان بحقوق تصويت متساوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعلى المنوال نفسه، تتمتع سيدة من جزر المالديف على قوة تصويتية تساوي ثلاثة آلاف ضعف قوة التصويت للشخص الصيني في الجمعية العامة، وهي المعادلة التي من الواضح أنها لا تفي بالمعايير الديمقراطية للسلطة التشريعية.

وبالتالي، فإن معيار " غياب الديمقراطية " من وجهة نظر الأقوياء داخل المنظمة الأممية بسبب المساواة غير العادلة مع الدول الصغيرة، هو بالمقابل " حضور ديمقراطية " القوى الصغيرة، وأن حق التصويت " غير الديمقراطي " هذا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، هو الأساس الأكثر أهمية بالنسبة للدول الصغيرة لاكتساب وممارسة قوتها المؤسساتية.

ثانياً: الدول الأعضاء وامتيازات مراكز القيادة داخل الأمم المتحدة:

منذ إنشاء الأمم المتحدة، ظل عدد البلدان الكبيرة من بين الدول الأعضاء فيها ثابتاً، أو على الأقل نما فيها ببطء، في حين استمر عدد الدول الصغيرة في التزايد، وقد دفع هذا البلدان النامية المؤلفة من العديد من البلدان الصغيرة إلى الاعتقاد بأن من خلال ممارسة حقوقها في التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار أن يساعدها ذلك على إقناع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بقوتها التأثيرية.

فبالنسبة لهذه البلدان (الصغيرة)، فإن القوة المؤسساتية المستمدة من الحق في التصويت ليست مهمة للغاية فحسب، بل من السهل نسبياً الحصول عليها. ذلك أن حق التصويت هذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعضوية الدول الصغيرة في الجمعية العامة للأمم

[1] توفيق حكيمي، وحشائي فاطمة الزهراء، بنية النظام الدولي في نقاشات ما بعد الحرب الباردة، مجلة دفاتر المتوسط، العدد 4، 2016، ص59.

المتحدة ومختلف المؤسسات الأخرى، وطالما اكتسبت دولة صغيرة مقعداً ذا أهمية سياسية دولية كبيرة في الأمم المتحدة، فإن امتيازات العضوية هذه هي نفسها من جذبت انتباه القوى الكبرى إلى أهمية حقوق التصويت المشتركة بين الطرفين.

وعلى سبيل المثال، ومن أجل تحقيق تطلعات قوتها السياسية، حافظت اليابان بقوة على مقعدها غير الدائم بعد أن هزمت الإرادة السياسية لانتخابها كعضو دائم في مجلس الأمن، فتنافست على مقاعد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن خلال فترتي (2009–2010) و (2016–2017)، وذلك بتوظيف عنصر " المساعدات المالية " كوسيلة لإقناع منغوليا وبنغلاديش[1]، ودول صغيرة أخرى لكسب أصواتها على مستوى آسيا، مما جعل التصويت حينها يتسم بالمساواة خاصة في ظل وجود عدد قليل من المنافسين لطوكيو.

وبالنسبة للبلدان الصغيرة التي تفتقر إلى الكثير من الإرادة السياسية، فإن استخدام هذه القوة المؤسساتية غير المباشرة يمكن أن يعزز قدرتها على المساومة مع تلك البلدان التي لديها طموحات سياسية عالية، ويمكنها حتى أن تتبادل فوائد سياسية واقتصادية كبيرة. ومن ناحية أخرى، يمكن للدول الصغيرة شغل بعض المقاعد المحددة في منظومة الأمم المتحدة، وما يستتبع ذلك من تمتعها بالامتيازات التي تقترن بهذه المقاعد، وهي ميزة طبيعية فريدة تمكن البلدان الصغيرة من الحصول على السلطة المؤسساتية. (خصوصاً مقعد الأمين العام ورئيس الجمعية العامة).

فمن أجل تحقيق التوازن بين مصالح جميع الدول الأعضاء في المنظمة، حيث تتشكل الأمانة العامة للأمم المتحدة من مرشحي البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، في الوقت الذي لا يسمح فيه للأعضاء الخمسة الدائمين بتقديم مرشحيهم لاعتلاء مراكز داخلها، بل إن رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة يحث الدول الكبيرة والقوية مثل: الولايات المتحدة وبريطانيا، وغيرهما على الامتناع عن السعي إلى تبوء مقعد رئاسة الأمانة العامة على أساس مكانتها العالمية القوية، فكل الأمناء العامون إلى حدود اللحظة قدموا إلى قيادة المنظمة من تسع دول صغيرة.

بالإضافة إلى ذلك، يستغل بعض دبلوماسي الدول الصغيرة مواقعهم داخل الأمم المتحدة لبسط مقترحاتهم والدفاع عنها باستماته من منظور مصالحهم الوطنية، أو مصالح مجموعات الدول الصغيرة[2].

ففي عام 1967 اقترح أرفيد باردو (سفير مالطة لدى الأمم المتحدة)، إدراج مسألة تقنين استغلال البحار بما في ذلك قيعان البحار والمحيطات في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة الثانية والعشرين. وتحقيقاً لهذه الغاية، أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم 2340، والقاضي بتشكيل لجنة تناط بها مهمة إعداد صيغة اتفاقية دولية لقانون البحار، على اعتبار أن

---

[1] دون كراوس، تطور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الأمارات العربية المتحدة، 2011، ص116.

[2] فاروق عمر وعبد الله العمر، دول القوة ودول الضعف، المكتبة الأكاديمية، مصر، ط1، 2005، ص119.

الموارد البحرية تعتبر "ملكية مشتركة" للبشرية، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ودول كبيرة أخرى رفضت في البداية دعم اقتراح "Pardo "[1].

لكن مع النضال القوي للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، تم الاعتراف بهذه الفكرة على نطاق واسع، وأدت في النهاية إلى ميلاد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة 1982م، مما يؤكد على المكانة التي يحتلها تكتل هذه الدول داخل المنظومة الأممية، وأهمية وتأثير قوته المؤسساتية على مستوى القدرة على فرض برامج وصياغة جداول أعمال، وانتقاء القضايا التي ستطرح للنقاش والتداول.

المطلب الثاني: استراتيجية استخدام القوة المؤسساتية من قبل الدول الصغرى

يمنح الإطار المؤسساتي للأمم المتحدة الأول الصغيرة حقوق تصويت متساوية وعضوية ثابتة، وامتيازات المرتبطة بمواقع القيادة داخل المنظمة، والتي تشكل الأساس لممارسة التأثير والسلطة، وهذا كله يشكل مصدراً مهماً أيضاً للسلطة المؤسساتية للبلدان الصغيرة في الأمم المتحدة. وعلى أساس ذلك، تمارس الدول المتغيرة قوتها المؤسساتية من خلال إنشاء آليات دولية، والحق في صياغة جدول الأعمال والحق في انتقاء القضايا، وهي الخيارات الاستراتيجية التي تابعتها الدول الكبرى في النظام الدولي باهتمام وعناية بالغين.

وكما سبقت الإشارة، فالغرض الأساسي من استخدام البلدان الصغيرة لقوتها المؤسساتية في منظومة الأمم المتحدة هو سعيها إلى التصدي والحد من قوة القوى الكبرى[2].

أولاً: المسار متعدد الأطراف وبناء آلية دولية جديدة:

لا يمكن أن تبرز الأهمية الخاصة للدولة الصغيرة إلا عندما تقدم على الانضمام إلى مجموعة من الأول، فبالنسبة للعديد من تلك الدول الوحدة تعني القوة، والتعددية قد تكون ضمانتها الأساسية. وعلى ضوء الإطار المؤسساتي للأمم المتحدة، تعد المنظمات الدولية الحكومية الأكثر قبولاً في الممارسة الحالية متعددة الأطراف، فكيف يمكن للبلدان الصغيرة بلورة آليات تعاون جديدة من خلال المنابر والأنشطة متعددة الأطراف ومن ثم اكتساب القوة المؤسساتية؟

يمكن أن يتم التأسيس لقواعد التعاون بين الدول الصغيرة للغاية السابقة، وذلك على مستويات عدة، لعل أهمها:

أولاً: تنسيق الموافق على مستوى الملتقيات الدولية متعددة الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة:

وذلك عن طريق اتخاذ تدابير مشتركة لدفع مسارات التداول نحو مصالح مجموعات البلدان الصغيرة. ففي فترة سابقة على انعقاد مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، غالباً ما تعقد بعض برلمانات الدول الصغيرة اجتماعات داخلية لتنسيق مواقفها، وتوحيد

---

[1] **ناصر الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص97.**

[2] **سعيد بن محمد الفطيسي، منطق الهيمنة عند الدول الصغرة، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد7، 2018، ص314.**

سياساتها الداخلية، وإنشاء مجموعة كبيرة من البلدان ذات وجهات نظر متشابهة إلى حد كبير للتأثير على صياغة السياسات، وعلى مجريات أشغال تلك المؤتمرات[1].

فلعل موضوع إنشاء وتطوير مجموعة ال 77 يعتبر أكبر مثال يوضح استراتيجية المجموعة المساندة للدول الصغيرة. فقد تأسست مجموعة ال 77 عام 1964م عقب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية، ومعظم دولها الأعضاء في دول صغيرة، والغرض منها هو اقتراح وتعزيز المصالح الاقتصادية لبلدان الجنوب بما يقوي من موقعها التفاوضي، ووفقاً لهذا الهدف، يقوم ممثلو الدول الأعضاء في المجموعة بتنسيق مواقفهم قبل أو أثناء اجتماعات الأمم المتحدة وبعض الوكالات المتخصصة التابعة لها، من خلال عقد اجتماعات داخلية في سبيل صياغة مواقف أو اقتراحات مشتركة.

واستناداً على مبدأ (دولة واحدة، صوت وأحد)، الذي تتبناه الأمم المتحدة تمارس مجموعة ال 77 تأثيرها الواضح على وضع السياسات وصياغة جداول أعمال هذه المؤسسات. كان من بين أهم مظاهر تأثيرها نجاحها في حمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على تبني رؤيتها _ أي المجموعة بشأن إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد وبرنامجي عملها، وذلك في الدورة الاستثائية السادسة للجمعية العامة عام 1974م.

ثانياً: استثمار مركزية دور المؤتمرات والمنتديات متعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة:

وفي هذا الصدد، يمكن للبلدان الصغيرة الاتصال مباشرة بممثلي البلدان الأخرى، وواضعي السياسات، والبيروقراطيين الحكوميين لإبلاغهم وإقناعهم بإقامة علاقات عبر وطنية، ثم بشكل غير مباشر من خلال هذه العلاقة عبر الوطنية الخاصة، وأيضاً التأثير في سلوك وأشخاص وآليات صنع القرار في البلدان الأخرى خاصة وأن الدول الصغيرة غالباً ما تتفوق في التسخير والتعامل مع الجهات عبر الوطنية الفاعلة ومقارنة بالدول الكبيرة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، فإن الدول الصغيرة تكون أكثر نجاحاً في استخدام قنوات الاتصال والتواصل بين الحكومات[2].

ففي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992 م، مثلاً، دخلت البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما البلدان المتقدمة في مواجهات شرسة بشأن قضايا شائكة مثل طبيعة الأزمة البيئية، مما أحدث أزمة في المؤتمر. لكن في النهاية، ومع إقناع الرئيس السنغافوري حينها والنجاح في كسب تأييد فريقه، اعتمدت الوفود المائة وثلاث رؤساء الحكومات المشاركة وأخيراً جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، والمتضمن الإعلان المتعلق بالبيئة والتنمية، والاتفاقيتين بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

---

[1] **سيوم براون، وهم التحكيم، القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، (فاصل جنكر، مترجم)، شركة الحوار الثقافي، بيروت لبنان، 2004، ص100.**

[2] **محمد بن سعيد الفطيسي، الخارطة الجيوسياسية للقوى العالمية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، الضامري للنشر والتوزيع، مسقط، عمان، ط1، 2019، ص36.**

ولكن ورغم هذا التشنج حول الوصول إلى توحيد الرؤى، إلا أن ذلك خلق جواً من التضامن من أجل الوصول إلى الاعتماد الرسمي لهذه الوثائق البرنامجية من قبل المؤتمر النهائي. ففي الواقع، وعلى خلاف ما يعتقد أحياناً، التبادلات الحكومية الدولية تساعد الدول الضعيفة والأكثر ضعفاً في دبلوماسية المؤتمرات واسعة النطاق على اختراق القوى.

ثالثاً: إنشاء منظمات أو منتديات تعاون جديدة متعددة الأطراف:

وهي منابر ذات مبادئ توجيهية واضحة الأهداف والغايات وموجهة باعتبارات المصالح المشتركة من شأنها أن تمكن البلدان الصغيرة من تشكيل تحالفات جديدة للتعاون المتبادل[1]، وتوفير مكان مستقر لأنشطتها داخل منظومة الأمم المتحدة: فالدول الصغيرة ولصغر حجمها ووزنها تواجه مشاكلاً مشتركة تقيد حركتها التنموية.

لذلك فإن تشكيل التحالفات والمساعدة المتبادلة هو الاستراتيجية المثلى لمواجهة هذا القصور. فعلى سبيل المثال، ومن أجل مواجهة بعض تحديات التنمية المشتركة وخاصة الحالة الذاتية الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحر بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري العالمية، والذي يهدد بقاء وسلامة بلدانهم، أنشأت بعض الدول الجزرية الصغيرة والبلدان الساحلية المنخفضة الأراضي سنة 1990 م تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وهو التحالف الذي يتحرك لفائدة الدول الصغيرة عن طريق توظيف جماعات الضغط، وآليات التفاوض الخاصة داخل منظومة الأمم المتحدة.

ويعمل التحالف منذ نشأنه على قاعدة توافق الأراء قصد إسماع صوت الدول الجزرية الصغيرة داخل الأمم المتحدة فظل نشطاً في مختلف مفاوضات المناخ في إطار الأمم المتحدة؛ حيث شدد، مثلاً، في مؤتمر كوبنهاغن للمناخ سنة 2009 م، على ضرورة الحرص على عدم سقف 1.5 درجة مئوية لارتفاع المناخ العالمي.

كما أشرفت في مؤتمر كانكون للمناخ لسنة 2016 م، على توقيع اتفاقات لتوفير مساعدات الطاقة المتجددة للدول الجزرية الصغيرة بين كل من شنغهاي والبنك العالي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أما في مؤتمر وارسو للمناخ للعام 2013 م، فقد دعا التحالف إلى إنشاء آلية دولية للتعامل مع الأضرار الناجمة عن تغير المناخ الشديد.

ثانياً: الحق في صياغة جداول الأعمال وتحديد أولويات الجماعة الدولية

إلى حد ما، خفف اهتمام الدول الصغيرة بمختلف القضايا من حدة الاتجاه الخطير الذي سارت فيه الأمم المتحدة تدريجياً إلى أن تصبح " متفرجا " في الأحداث الكبرى في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية[2]. وذلك بسبب العدد المتزايد من الدول الصغيرة الملتحقة بالأمم المتحدة.

---

[1] **محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص136.**

[2] **جوانيتا وبيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، دار الفريد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2016، ص132.**

ونتيجة لذلك ومن أجل تحسين الأداء تغير تدريجياً تشكيل السلطة داخل أروقة الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة خاصة بعد أن أدركت بعض البلدان الصغيرة بأنه ينبغي إعطاء الأولوية لقضايا معينة (مثل تغير المناخ) والتعاون في بحث أعمق عن مصالح مشتركة.

وباعتبارها المنظمة الدولية الحكومية الأكثر ثقة وتمثيلاً في العالم اليوم، فإن المبدأين الأساسيين للأمم المتحدة (المساواة القانونية والمساواة في السيادة)، قد مكنا البلدان الصغيرة من ألية جد فقالة لصياغة جداول الأعمال وتحديد القضايا ذات الأولوية لطرحها للتداول على مختلف المنابر الأممية؛ فقد ساعد، مثلاً، تكافؤ أصوات البلدان الصغيرة، كمجموعة ال 77، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في العديد من الملتقيات الدولية.

كما ساعد إلى حد كبير في دفع أجنداتهم بشأن التنمية والتقويم الهيكلي والقضايا الثقافية، حيث تطرح الدول ومختلف الفاعلين الدوليين وجهات نظرهم على مختلف المستويات الدولية الرفيعة، وفي مختلف المنتديات، فتحاول إثارة المخاوف على تلك المنابر بهدف إثارة الاهتمام الدولي، وبالتالي تهيئة الظروف للاعتناء الخارجي في نهاية المطاف، وانتزاع المساعدة الدولية والدعم المعنوي اللازم لتجاوز تلك المخاوف.

ومن أجل تغيير الوضع الهامشي داخل منظومة الأمم المتحدة، أو البيئة الدولية غير المواتية التي تواجه بلدانها، اتخذت الحكومات الصغيرة المبادرة للمطالبة بإجراء تغييرات على القواعد والأولويات الحالية لجدول الأعمال.

فعلى سبيل المثال، ومنذ الخمسيليات، ومن أجل الحصول على مزيد من الموارد والسيطرة عليها بشكل فعال ضغطت غالبية البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم في اتجاه تغيير البنية غير العقلانية للمؤسسات المالية الدولية القائمة، وطالبت باستمرار إنشاء صندوق الأمم المتحدة للتنمية، أمام اعتراض الولايات المتحدة على هذا الطلب، وذلك لأن نظام الأمم المتحدة الذي بعمل بقاعة (عضو واحد، صوت واحد) سوف يمنعها من السيطرة الفعالة على هذه المؤسسات.

ومع ذلك تعتمد هذه البلدان الصغيرة ومتوسطة الحجم على عدد من الامتيازات المشتركة ونظام (الصوت الواحد) لصياغة جداول الأعمال في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وتشجيع إنشاء مؤسسة مالية دولية جديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تم إنشاؤه شهر يناير 1966 م يقوم على هذه الفلسفة، وذلك أن آلية التصويت فيه، ومعايير اشتغاله، وهيكله التنظيمي، كلها تسير على النحو الذي يعود بالنفع على البلدان النامية التي تمثلها البلدان الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتتمتع بالقدرة على استخدام قوة الاقتراح المستوحاة من الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحديد القضايا التي تعكس مصالح الدول الصغيرة.

فقد سبق وأرسل الممثل الدائم لدولة (المالديف) لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام، في عام 1999 م. يطلب فيها إدراج بند تكميلي عن "حماية وأمن الدول الصغيرة" في جدول أعمال الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة، وهو ما تم بالفعل

مع صدور قرار الجمعية العامة رقم 51,44، والذي أدرج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والأربعين، وقدم فيه الأمين العام حينها تقريراً مفصلاً عن "حماية وأمن الدول الصغيرة".

وونستنتج أنه بالرغم من القدرات البسيطة التي تحوز عليها الدول الصغيرة عموماً، إلا أنها تستطيع القيام ببعض الأدوار التي من شأنها التأثير على الأمور الدولية. فكثير من هذه الدول الصغيرة تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي قد لا تتمتع بمثله كثير من القوى السياسية العالمية؛ فهذا الموقع المهم يكسب الدولة الصغيرة أهمية كبيرة؛ فمن خلاله تستطيع أن تلعب دوراً مؤثراً في الشؤون والتوازنات الإقليمية في منطقة ما، الأمر الذي تؤدي تداعياته إلى تأثير قد يصل مداه إلى مستوى أعلى هو المستوى الدولي.

فمن هذا المنطلق، يمكننا القول، إن الدول الصغيرة حسب ما تملكه من إمكانات بسيطة مقارنة بالدول الكبرى، لا تستطيع أن تؤثر بشكل مباشر وفعال كما تفعل الدول الكبرى في العالم، لكن هذا لا يمنع بالضرورة أنها تستطيع أن تلعب دوراً ثانوياً يحمل في طياته وثناياه تأثيراً غير مباشر في الشؤون السياسية، سواء أكان هذا على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.

لكن هذا التأثير غير المباشر، والذي تستطيع الدول الصغيرة القيام به من خلال موقعها الاستراتيجي مثلاً يجعلها عرضة للتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية من قبل بعض القوى العظمى في النظام الدولي، أو قد تكون من قبل بعض القوى الإقليمية المقاربة لها جغرافياً.

وبالتالي، فإنه يتم السيطرة على سلوك هذه الدولة الصغيرة، والتي يتضح لنا هذا جلياً من خلال سياستها الخارجية التي توظفها الدول الأقوى بطريقة أو بأخرى في خدمة مصالحها وتحقيق أهدافها، فقوة الدول لا تقاس بحجمها أو بثرواتها وغناها، وإنما تقاس بشجاعة مواقفها.

المبحث الثاني

العقبات والصعوبات التي تواجه عمليات حفظ السلام

أظهرت عمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة في مختلف الدول العديد من الصعوبات والمشكلات التي كان الأثر البارز على نجاح العمليات أو فشلها مما حذا بالمنظمة إلى البحث عن أليات جديدة لدعم عمليات حفظ السلام.

المطلب الأول: تقييم عمليات حفظ الأمن والسلام

عادة ما تواجه قوات حفظ السلام التي تعمل بإمرة الأمم المتحدة نفسها أمام العديد من المشكلات وم ثم سنقوم بتقييم عمليات حفظ الأمن، من أهمهذه المشكلات والصعوبات:

1_مشكلة وحدة القيادة: تعتبر مسألة وحدة القيادة من المسائل ذات الأهمية بالنسبة للعمليات العسكرية التي تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام سواء لصالح القوات المشاركة في العمليات أو سواء بالنسبة للتوافق مع الظروف السياسية المحيطة بالأزمة موضع الحل[1].

فكل عمليات حفظ السلام في العالم يقودها شخص واحد الأمين العام للأمم المتحدة، وهذا وضع غير سليم لأنه لا يمكنه متابعة تطورات البعثات بالتدقيق ليعطي على ضوئها الأوامر التي تفرض نفسها كل يوم. وإلى هذا يضاف ضعف التنظيم العسكري للأمين العام الذي لا يسعه الإنتماء إلى مركز قيادة عملياتي بشكل حقيقي، وهذا القصور الذي لا يمكن إنكاره والذي يحث الدول المعنية على الثقة بقيادتها العسكرية أكثر من الثقة بالقادة العسكريين التابعين للأمم المتحدة أثار أكثر من مرة غضب الضباط المكلفين بالبعثات في الميدان[2].

وقد أثار الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق بطرس بطرس غالي في ورقة الموقف المعنونة بملحق خطة السلام أن عمليات حفظ السلام تعاني من مصاعب تتعلق بالقيادة والتحكم وأنه لا بد من مراعاة الفروق بين المستويات الثلاثة التالية:

- مجلس الأمن مسؤول عن إعداد التوجيه السياسي العام.
- الأمين العام مسؤول عن تقديم التوجيه التنفيذي.
- رئيس البعثة منوط بالقيادة الميدانية.

إلى جانب ذلك، فإن مقر الأمم المتحدة لايوجد به سوي 32 ضابطاً عسكرياً هم الذين يتولون تحديد عمليات حفظ السلام وتخطيطها وتوجيه كل القوات المنتشرة في العالم.

---

[1] مراد إبراهيم الدسوقي، البعد العسكري في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، السياسة الدولية، العدد 122، 1995، 142.

[2] ناهد طلاس العجة، الأمم المتحدة بين الأزمة والتجديد، ترجمة محمد عرب صاصيلا، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1996، ص103.

2_مشكلة التمويل: تثير عمليات السلام الكثير من المشاكل بخصوص تمويلها حيث أضحت المشكلة المالية أحد الأبعاد الهامة لإشكالية حفظ السلام لعالم مابعد الحرب الباردة، إذ أن إتساع نطاق عمليات حفظ السلام يتطلب نفقات مالية كبيرة.

فالأمم المتحدة بسبب أزمتها المالية لم تسدد مستحقات الدول التي شاركت في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام سواء بالجنون أو المعدات وبالتالي ارتفعت مديونية المنظمة الدولية لهذه الدول، فهي لا تدفع أجور القوات إلا بعد خمس سنوات فكأنها أقترضت مبلغاً معيناً على مدار خمس سنوات دون فوائد.

وكان الأمين العام الأسبق بطرس غالي قد أكد مراراً على ضرورة مواجهة تدهور الأوضاع المالية للمنظمة، فقد ذكر في تقريره السنوي عن نشاط المنظمة خلال عام 1995 أنه: (إذا كنا نطالب الأمم المتحدة بمزيد من الفعالية فينبغي توفير احتياجاتها المالية أولاً، وأنه لابد من وقف مسار تدهور الوضع المالي للمنظمة وضرب مثلاً بإيفاد رجال الإطفاء في المدينة لإخماد الحرائق المنتشرة في عدة أماكن في وقت واحد في حين يتم في الوقت ذاته جمع الأموال لشراء معدات الإطفاء)[1].

وقد أيدت العديد من الدول المشاركة في عمليات حفظ السلام وأغلبها من الدول النامية عدم قدرتها على الإستمرار طويلاً في مشاركتها في عمليات حفظ السلام إذا لم تحصل على مستحقاتها من الأمم المتحدة، حيث أضحت مشاركتها مصدر عبء اقتصادي ومالي إضافي على ميزانيتها المرهقة أصلاً ما قد يدفعها في حالة عدم سداد الأمم المتحدة إلى التوقف عن المشاركة مما قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة لأنه ستصبح المشاركة في العمليات قاصرة على الدول القادرة مالياً على نفقات المشاركة والتي قد لا تكون راغبة في المشاركة في كل الحالات أو التي قد تفضل المشاركة في عملية دون غيرها لأسباب تتعلق بمصالحها الوطنية.

فالقضية هي قضية إرادة سياسية وليست مسألة موارد مالية حيث تعد مسألة الدفع من أجل تمويل عمليات حفظ السلام وسيلة واضحة للإبتزاز السياسي.

3_مشكلة المعدات والقوات: إن المتاح من القوات والمعدات لا يتناسب مع ما هو مطلوب حيث عدد العمليات المقامة من طرف منظمة الأمم المتحدة أخذ وتيرة متسارعة في الزيادة، ما أدى إلى صعوبة الحصول على ما يكفي من القوات والمعدات وإذا كانت البلدان المساهمة بالقوات توفر بعض المعدات فإن قسماً يتعين أن توفره الأمم المتحدة وليس لدى المنظمة الأممية مخزون كبير دائم من هذه المعدات.

رغم أن مركز قاعدة الدعم اللوجستيكي المتواجد في برنديزي تسهل عملية التخزين وصيانة المعدات الموروثة عن العمليات المقبلة على الإنتهاء، وقد اقترح الأمين العام السابق كوفي عنان أن تحتفظ الدول الأعضاء بمخزون مناسب من تلك المعدات يمكن الإستعانة به عند الحاجة وبصفة فورية سواء على سبيل البيع أو الهبة أو الإقراض.

---

[1] **محمود عبد الحميد سليمان، عمليات حفظ السلام في نهاية القرن العشرين، السياسة الدولية، العدد 134، 1998، ص38.**

4_الإختلاف الثقافي والحضاري: كثيراً ما يواجه عناصر القوات الدولية صعوبات في التفاهم لإختلاف الخلفيات الثقافية والحضارية والمنظومات القيمية لكل فئة من فئات عناصر الدول المشاركة في القوات الدولية كلمناسبات الدينية وضرورة مراعاة المشاعر والشعائر الدينية لكل فئة.

كذلك فإن كثيراً من الدول لا تهتم بتثقيف أفرادها عن تاريخ وحضارة مسرح العمليات فيقع أفرادها بإشكاليات مع السكان الذين ربما يقدسون بعض الظواهر الطبيعية ويحتفلون بمناسبات خاصة لها علاقة بتاريخهم وحضارتهم[1].

5_ الوقاية الصحية العالمية للقوات الدولية:

تشير بعض تقارير الأمم المتحدة إلى أن القوات الدولية تساهم في إنتشار الأمراض والأوبئة بشكل كبير وخاصة مرض نقص المناعة (الإيدز)، لاسيما أن معظم مسارح العمليات لهذه القوات تقع في المناطق المختلفة والتي تشهد صراعات وإقتتالاً يجعل الإهتمام بالعامل الوقائي والصحي في أخر أولويات هذه الدول التي تعمل قوات الأمم المتحدة فيها.

وقد دعم مكتب الأمم المتحدة للإيدز خمس دول حتى تطور وتكثف برامجها الشاملة وتضيف موضوعات عن نقص المناعة المكتسبة الإيدز في تدريب القوات النظامية ولأن العديد من الدول قادرة على بدأ تطبيق مثل هذه البرنامج ولكنها غير قادرة على حسن تطبيقها.

وتعمد القيادات العسكرية والسياسية لعمليات الأمم المتحدة إلى إجراءات صارمة في هذا المجال من حيث التأكد من التطعيم ضد أمراض مختلفة والتأكد من خلو أي مشارك من البداية من مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) من خلال شهادة صحية خاصة ترفق مع أوراق العنصر الذي سينظم إلى قوات الأمم المتحدة.

وفي تقييم عمليات حفظ السلام سنحاول بيان نجاحات عمليات حفظ السلام في نقطة أولى ثم نتطرق للإخفاقات في نقطة ثانية.

أولاً: نجاحات عمليات حفظ السلام.

عرف نشاط منظمة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام العديد من النجاحات، فمنذ سنة 1945 تولى أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة 93 بعثة ميدانية مكنت السكان في أكثر من 45 بلداً من المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة، وساعدت على نزع السلاح بما يزيد على 4000000 من المقاتلين السابقين في العقد الماضي وحده، كما يملك الأخصائيون في البعثات المتكاملة القدرات المدنية والعسكرية اللازمة لتحقيق الإستقرار والمساعدة على تطوير حالات ما بعد الصراع.

فقد أظهرت التطورات أن بعض عمليات حفظ السلام سهلت المسار الانتقالي إلى السلم في كمبوديا والسلفادور وهايتي والموزمبيق وفي دول أخرى، حيث قدمت للسكان في هذه الدول إمكانية إختيار التنمية والإستقرار، ففي الموزمبيق استطاعت

[1] عيد الكامل الروضان، عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص13.

دور الدول الصغرى في الأمم المتحدة

الأمم المتحدة تقديم بعثتها كمثال للنجاح وأسباب هذا النجاح بحسب السيد ألدو أجيللو Aldo jello الممثل الخاص للأمم المتحدة في الموزمبيق هي:

_ إرادة قوية لدى أطراف الصراع بالوصول بعملية السلام إلى نهايتها.

_ الضغط المتواصل الذي مارسه الشعب الموزمبيقي على قادته.

_ مرونة العملية التي قامت بها المنظمة التي كيفت ولايتها مع وقائع الميدان.

_ الدعم القوي للمجتمع الدولي الذي لم يتكلم إلا بصوت واحد.

فلقد سهلت عملية الأمم المتحدة في موزمبيق تسريح المقاتلين، والإشراف على الإنتخابات الأمر وضع حد للحرب الموزمبيقية التي دامت ست عشرة سنة.

أما في كمبوديا، فقد اعتبرت عملية الأمم المتحدة فيها واحدة من أنجح وأشمل عمليات صنع السلام في تاريخ الأمم المتحدة على الرغم من أن هذه العملية لم تنجز بالضبط جميع المهام التي كلفت بها في سياق إتفاقيات السلام الموقعة في 26 نوفمبر 1990، فمقارنة وضع كمبوديا قبل أن تبدأ الأمم المتحدة مهمتها هناك ووضعها الأن تؤكد أن عملاً كبيراً قد أنجز لنقل كمبوديا من حالة الحرب والضياع التي عاشتها لفترة تزيد على ربع قرن إلى حالة تستطيع معها أن تتطلع بأمل نحو المستقبل.

وقد حققت الأمم المتحدة نجاحات في عملية تسريح الجنود في نيكاراغوا ومراقبة وقف إطلاق النار في السلفادور، والتحضير للإشراف على مراقبة حقوق الإنسان في غواتيمالا.

كما قامت قوات حفظ السلام بتقديم المساعدة الدولية للمحافظة على الأرواح البشرية نتيجة المجاعة ونقص الغذاء في الصومال ويوغوسلافيا سابقاً بالتنسيق مع الهيئات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتخفيف المعاناة عن الملايين من الأفراد.

ثانياً: إخفاقات عمليات حفظ السلام:

هناك قائمة طويلة من عمليات حفظ السلام لم تحرز أي قدر من النجاح بل بالعكس كان الفشل الذريع نصيبها، فاتهمت الأمم المتحدة من خلالها بتجميد الصراعات وإستحالة إيجاد حل لها تقريباً. فمثلما في الصومال، فشلت عمليات حفظ السلام خلال الفترة مابين عام 1992 و1993 في إعادة الأمن والنظام إلى نصابهما نتيجة سوء التخطيط والتنفية والإستخدام المفرط القوة العسكرية الأمر الذي أدى في النهاية إلى إنسحاب الأمم المتحدة[1].

[1] **وليد حسن فهمي، الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية، السياسة الدولية، العدد 170، 2007، ص35.**

دور الدول الصغرى في الأمم المتحدة

أما عملية التدخل الدولي في رواندا اتسمت بالعديد من الإخفاقات، فوحدة الأمم المتحدة وصلت متأخرة جداً إلى البلاد بعد ثلاثة أشهر من إتفاقات أروشا، وقد زاد هذا التأخر من حدة فترة ما قبل الحرب الأهلية الأمر الذي دعا فرنسيا إلى التدخل من أجل تجنب الكثير من الفضائح للأمم المتحدة في إطار ما عرف بعملية الفيروز.

أما على صعيد حماية اللاجئين المقيمين في المناطق الآمنة داخل رواندا أو المقيمين في الزائير (الكونغو الديمقراطية حالياً) أخفقت قوات حفظ السلام إلى حد كبير في توفير الحماية اللاجئين، علاوة على أن الأمم المتحدة لم تستطع أن تنفذ بفاعلية قراراتها الخاصة لمساعدة الحكومة الرواندية على إعادة بناء الهياكل الأمنية.

أما في يوغوسلافيا السابقة، لم تتمكن قوات الأمم المتحدة من حماية المناطق الآمنة التي يلجأ إليها المسلمون، واتضح بما لا يدع أي مجال للشك أن عجز الأمم المتحدة أقرب كثيراً من حد المؤامرة، وتتحمل الدول الكبرى المسؤولية الرئيسية في هذا الهوان الذي لحق بقوات الأمم المتحدة في البوسنة، وبذلك كانت تلك القوات شاهد على المجازر التي ارتكبها الصرب بحق الإنسانية والسلام العالمي.

ويرجع فشل قوات الأمم المتحدة في أغلب الحالات إلى الأسباب التالية:

1_ إنقسام الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى معسكرات متضادة، وتورط الكثير منهم في العدوان على الشعوب الأخرى، وهكذا فان قوات حفظ السلام لم تعد قادرة على مواجهة عدوان تقوم به دولة كبرى أو حتى تتمتع بتأييد إحدى هذه الدول، ونتج ذلك أن السلام الذي تقوم قوات الأمم المتحدة بالحفاظ عليه هو سلام يفتقر إلى العدل الذي هو أساس الإستقرار وبالتالي عادة ما يكون سلاماً مؤقتاً يعود إلى الإنفجار عند أول فرصة يشعر فيها المعتدي عليه بالقدرة على إدارة الصراع المسلح مرة أخرى أو عندما يجد المعتدي فرصة سانحة لتحقيق مكاسب جديدة عن طريق العدوان[1].

2_ إفتقار المنظمة الأممية إلى سيطرة مركزية على قواتها المنتشرة في مناطق النزاعات مما يؤدي إلى أن هذه القوات تبدو في كثير من الأحيان منعدمة الصلة بالمنظمة الأممية وتعود إلى الدول التي تنتمي إليها فيما يتعلق بتلقي الأوامر أو المشورة.

3_الخلل بين الإنفاق المادي على عمليات حفظ السلام وبين العائد السياسي والأمني، إذا بلغ الاتفاق المادي أرقاماً خيالية بينما تعد النتائج السياسية لهذا الإنفاق بالغة التواضع فمثلاً قوات حفظ السلام في جنوب لبنان أنفقت منذ سنة 1978 حتى سنة 1994 حوالي أربعة مليارات من الدولارات، بينما لم تنجز من المهام الموكلة إليها بل أن هذه القوات ذاتها صارت هدفاً للعدوان الإسرائيلي ولم تستطيع حتى الدفاع عن نفسها[2].

---

[1] **طلعت أحمد مسلم، الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام، السياسة الدولية، العدد 84، 1986، 115.**

[2] **مراد إبراهيم الدسوقي، البعد العسكري في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المرجع السابق، ص141.**

ولقد كان لبعض هذه الأسباب وأخرى الأثر الكبير في تدهور مصداقية وفعالية عمل الأمم المتحدة، وهذا بدوره أدى إلى بعض الأعمال غير الشرعية التي قام بها أصحاب الخوذات الزرقاء من عمليات تهريب وسرقات وإغتصاب وإبتزازات مختلفة.

المطلب الثاني: مستقبل عمليات حفظ السلم والامن الدوليين

في سبيل تحسين أداء الأمم المتحدة لحفظ السلام والأمن الدوليين من خلال بعثاتها طلب الأمين العام السابق كوفي عنان من مجموعة الخبراء الدوليين برئاسة الأخضر الإبراهيمي تقديم تقرير عن عمل بعثات الأمم المتحدة للسلام وإستخلاص مقترحات لتطوير أداء وكفاءة البعثات وقد عرف هذا التقرير باسم تقرير الإبراهيمي[1].

وقد صدر التقرير في 21 أوت 2000 والذي يعتبره كثير من السياسيين إحدى الوثائق المهمة الخاصة بحفظ السلام منذ نشأة الأمم المتحدة، وقد وضع الأسس النظرية والعملية لمفهوم عمليات حفظ السلام الجديدة وقد ظهر بوضوح في التقرير الإتجاه الذي تسعى الأمم المتحدة إنتهاجه وتكريسه من حيث مطالبتها بسلطات أوسع لقوات حفظ السلام والتأكيد على وجود حاجة إلى التغيير لمواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات الدولية.

ويتضمن تقرير الإبراهيمي عدد من التوصيات من أهمها:

1_أوصت اللجنة بعدم تطبيق المبادئ التقليدية الناظمة لعمل قوات حفظ السلام بصورة قد تعرقل مهام عمليات قوات حفظ السلام وتقوض جهودها، فبالنسبة لمبدأ الرضائية أوضح التقرير بأن نشوب الحروب الأهلية داخل الدولة وإنهيار مؤسسات الدولة قد رتب في عدد من الحالات إستحالة الحصول على هذه الموافقة.

أما فيما يتعلق بمبدأ الحيادية، أوضح التقرير أن قيام أحد الأطراف بخرق إتفاق السلام قد يجعل من غير المنطقي ومن غير المعقول معاملته بشكل متساو وممائل للأطراف الأخرى الذين يبدون الإحترام لهذا الإتفاق فيغدو من الواجب تمكين قوات حفظ السلام من التدخل حماية للضحية.

أما فيما يتعلق بعدم جواز إستخدام قوات حفظ السلام للقوة إلا دفاعاً عن النفس فأوصى التقرير بوجوب الترخيص لقوات حفظ السلام في استخدام القوة ضد مصادر النيران وليس فقط للرد على عدوان التعرض إليه. إلى جانب ذلك أوصى التقرير بتمكين هذه القوات من إستخدام القوة حماية للسكان الذين تقوم بحمايتهم وتسهيلاً للقيام بمهمتها المنوطة بها[2].

2_ الحاجة إلى الإسراع بنشر القوات والأفراد والمدنيين لتعزيز قدرات نوعية عمل المنظمة حيث أعرب معدو التقرير أن يكون التوظيف الكامل لبعثة حفظ السلام التقليدية خلال 30 يوم من إعتماد الولاية و90 يوم بالنسبة للعمليات المعقدة.

---

[1] **ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص72.**

[2] **محمد خليل الموسى، إستخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص215.**

3_ مطالبة الدول المساهمة في عمليات حفظ السلام بتدريب الضباط العسكريين والشرطة المرشحين للمشاركة في العمليات للإرتقاء بالقدرات المهنية المطلوبة ومطالبة سكرتارية الأمم المتحدة كذلك بوضع برنامج ونماذج أساسية موحدة للتدريب بالنسبة للدول الأعضاء التي ترغب في المساهمة بأفراد في عمليات حفظ السلام.

4_ أهمية نشر ثقافة الوقاية من النزاعات لكي تتمكن المجتمعات من إحتواء النزاعات قبل اندلاعها.

5_ إزدياد نفقات السلام بوتيرة متصاعدة سنوياً أكثر من أي نشاط آخر للأمم المتحدة يتطلب تدبير أموال إضافية، حتى تتمكن عمليات حفظ السلام من الإضطلاع بمهامها.

ويؤكد تقرير الإبراهيمي على أن هناك العديد من التحديات التي ستواجه عملية تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، حيث ستعتمد أساساً على وجود إرادة سياسية مهمة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمساهمين في عمليات حفظ السلام على وجه الخصوص[1].

وعلى الرغم من أن عمليات حفظ السلام شهدت تطورات مهمة على الصعيد المفاهيمي والعملياتي خلال السنوات الأخيرة إلا أن الدول الخمس الكبرى تدفع بألية الأمم المتحدة بالدوران عند رغبتها في حين أنها تتخلى عن القيام بالتزاماتها الضرورية إذا ما تعارض ذلك مع مصالحها، وعلى الرغم من ذلك ربما ستشهد السنوات القادمة في إطار سعي الأمم المتحدة المستمر إلى التغيير والتطوير عملية إصلاح لعمليات حفظ السلام للإستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين.

كما أن الحديث عن مستقبل وبالرجوع إلى التجربة التاريخية، فإن التغييرات على صعيد السياسة الدولية لا يمكن تلمس آثارها إلا بعد عقد أو ثلاثة عقود من الزمان لذا فعند حديثنا عن مستقبل الأمم المتحدة سيكون إستشفافاً للزمن القادم وهو المستقبل المتوسط أي من (5_20) عاماً القادمة، خاصة وإن التغيرات على صعيد التنظيم الدوليو المواثيق القانونية هي بطيئة فسمة الجمود هي الغالبة في العموم[2].

إضافة إلى أننا في ظل نظام دولي أحادي القطبية لا نزال على أعتاب منتصف العقد الثاني من صيرورته ولعل التدخل والتحكم في صغائر القضايا بين الدول لأسباب موجبة أو غير موجبة هي أبرز ملامح تلك المركزية الشديدة، فكيف بنا أمام تحول لمنظمة دولية تعد ركيزة أساسية في سياسة القطب القائم.

ومن الجدير بالذكر ان تناول تلك الإحتمالات كان بناءً على الحقائق الآتية:

---

[1] تميم خلاف، تطور مفهوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، السياسة الدولية، العدد 157، جويلية، 2004، ص177.

[2] ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، المرجع السابق، ص77

– قبول كافة الأطراف الدولية بحقيقة مفادها هو إستحالة إنشاء منظمة دولية بديلة، ذلك أن قيام تنظيم دولي يحجم منظمة الأمم المتحدة يعني حصول متغيرات دولية كبيرة من حيث الحجم والتأثير وعدد الأطراف المساهمة في تلك التطورات بمعني قيام حرب عالمية قد تفضي لنهاية العالم تماماً في ظل إمتلاك الأسلحة النووية.

– إن التهافت الدولي في الوقت الحاضر لكسب مقعد في مجلس الأمن يعطي دلالة مفادها، إن منظمة الأمم المتحدة لا تزال تحظى بأهمية عالمية رغم ما تعانيه من إختلالات وتحديات أثرت سلباً على أداء المنظمة.

– إن إصلاح ما هو قائم وترميم ما يمكن ترميمه ومحاولة جعل المنظمة الدولية أكثر مصداقية وحيادية، هو أكثر سهولة ويسر من بناء تنظيم دولي جديد لا يمكن التكهن بمستقبله ومدى قدرة الأطراف المنشئة له في تحقيق السمعة والمكانة الدولية على غرار مكانة منظمة الأمم المتحدة، فدول العالم كافة متفقة على بقاء وإستمرار المنظمة ولا توجد طروحات امنظمة بديلة، وان ما مطروح اليوم هو تصحيح الإختلالات التي تعاني منها المنظمة لتواكب التغيرات الدولية والعالمية.

وبناء على ماسبق فإن الإحتمالات الثلاثة هي الآتي:

1_الإستمرار: أي بقاء الوضع على ما هو عليه في المنظمة الدولية بهيكلية تعود إلى ما بعد الحرب العالمية وفاعلية موجهة من أحادية متفردة، أي أن تكون فاعلة في أحيان ومهمشة وضعيفة في أحيان أخرى، لذا يجب ألا ينظر الى تلك الفاعلية بتفاؤل وإعجاب.

وضمن هذا الإحتمال (الإستمرار) ستتواصل إصلاحات إدارية (محدودة) بين الفينة والأخرى تقوم بها الأمانة العامة واللجان التابعة للمنظمة، وفي العموم تبقى المنظمة تعاني من إختلالات إدارية ومالية كبيرة ومن المتوقع أن تظهر في المنظمة فضائح أخرى بحجم فضيحة برنامج النفط مقابل الغذاء العراقي بسبب حالات الفساد الإداري والمالي في المنظمة، وستبقى بعثات السلام الأممية مجرد بعثات تهدئة وتحجيم ما يمكن تحجيمه من الخسائر والمشاكل ولا تقدم حلولاً جذرية لبعثات دولية ناجحة على درجة كبيرة من الإحتراف والتمكن.

وتبقى مسألة زيادة عدد مقاعد مجلس الأمن معلقة دون التوصل إلى صيغة دولية ترضي جميع الأطراف المختلفة، لكن تبقى المنظمة الدولية رغم ذلك تحظى بإجماع دولي في إستمرارها وإحتفاظها بمكانتها كونها إحدى آليات عمل النظام الدولي السياسية العسكرية في بعض الأحيان، بيد ان هناك حقيقة مفادها ان إحتمال الإستمرار سيؤدي بالنتيجة الى تقويض وتقليص عمر المنظمة الدولية الإفتراضي لأنه سيؤدي الى تأكل مكانتها وحياديتها وتراجعها والى عدم الإعتراف بشرعيتها بالمحصلة النهائية[1].

واقع الأمر أن هناك عدة مدخلات داعمة لهذا الإحتمال وأخرى كابحة له، أما المدخلات الداعمة فهي:

---

[1] **أحمد منيسي، عمليات حفظ السلام، مركز المعلومات القومي، طبيعة المهام في نظام عالمي جديد، دمشق، العدد 57، 1998، ص100.**

دور الدول الصغرى في الأمم المتحدة

أ–رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في بقاء المنظمة الدولية على هذه الشاكلة فهي لا تسعى في برنامجها الإصلاحي المقترح أن تحل مشاكلها بصورة جذرية أي انها تريد أن تبقي المنظمة ضعيفة حتى يسهل توجيهها بالوجهة التي تراها وتحجمها إذا ما أرادت، فمسألة إنشاء جيش دولي تحت قيادة أركان دولية لا تحبذها الولايات المتحدة الأمريكية لتبقى حالة التفويض لإستخدام القوة قائمة وجيش (الدولي) هو الجيش (الأمريكي) والعكس بالعكس، حتى لو تم إستحصال قرار التفويض بعد شن الحرب. لذا فإنه من الخطأ القول ضمن هذا الإحتمال أن الأمم المتحدة ضعيفة أو مهمشة وإنما هي مختزلة أو محجمة لصالح طرف على حساب كل أطراف دول العالم.

ب_عدم توصل القوى الدولية والإقليمية الى بغية موحدة متفق عليها لزيادة عند مقاعد مجلس الأمن يمكن أن تقدم الى الدول الخمس الدائمين لإقرارها، فلا تزال هناك العديد من العقبات التي تواجه مشاريع زيادة عدد مقاعد مجلس الأمن وكل مشروع من المشاريع يواجه العديد من الصعوبات وفرص نجاح كل منها ضعيفة مقارنة بالمشكلات التي تواجهه إضافة إلى غياب التوافق بين الأطراف المطالبة بالمقاعد والدول الخمس الدائمة العضوية.

حيث أن الأخيرة لها مواقف متشددة حيال مشاريع الإصلاح لمجلس الأمن المقدمة من الدول الراغبة بشغل مقاعد في مجلس الأمن ومرد ذلك التشدد هو قناعة الدول الدائمة بأن تلك الأطراف تسعى لأداء دور دولي أو إقليمي على الأقل وتكون أحد أطراف المشاركة في الإدارة الدولية للعالم والذي يعني بالضرورة على حساب الدول ذات الإمتياز (القديم).

2_التغيير: وهو إحتمال مهم خطير في نفس الوقت، لأن التغيير كما سبق أن أشرنا هو موضوع صعب ونادر الحصول على صعيد التنظيم الدولي، وإذا ما حصل فإنه سيكون نتاج لتطورات سياسية واقتصادية وعسكرية أدت لتطورات على النظام السياسي الدولي القائم والتنظيمات الدولية والإقليمية المرتبطة به، ومن المفترض أن يكون إحتمال التغيير هو إنعكاس للرؤيا المتكاملة لكافة الأطراف الدولية أي بمعني آخر هو حصول التغيير في منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص. أما العناصر الداعمة لذلك الإحتمال هي:

_ إن الجيل القديم من القوى الدولية لن يصمد أما مغريات الطرف الآخر من القوى الصاعدة ضمن تسويات ومساومات تكون لدول مثل روسيا الإتحادية والصين الشعبية هي في أمس الحاجة لها.

_ إن القوى التقليدية من الدول الدائمة العضوية لم تعد تتجاوب مع متطلبات البيئة الدولية الجديدة وما يترتب عليها من مهام يفترض أن تضطلع بها كدول دائمة العضوية، في حين أن قدراتها الحالية اليوم لا تؤهلها من ممارسة ذلك المفترض مما يعني بالضرورة فسح المجال الى أطراف أخرى لتحل محلها أو لتكون إلى جانبها في الإجارة الدولية.

_إن إظهار التماشي مع الولايات المتحدة الأمريكية بحكم كونها القطب الموجه للعلاقات الدولية يعزز إمكانية تمرير عملية التغيير وتوسيع آلية الإدلرة الدولية العالمية.

_أن تنامي قوة التأثير للأقطاب الدولية مع تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية مما يعني تحول النظام السياسي الدولي نحو التعددية القطبية، والذي سيلقي بظلاله على المنظمة الدولية وعملية إصلاحها إصلاحاً يعكس رغبة وتوجه كافة الأطراف الدولية وليس رغبة طرف واحد.

_إن جزءاً كبيراً من عملية التغيير في النظام السياسي الدولي والتحول نحو التعددية القطبية في أهم مخرجاته هو تراجع مكانة منظمة الأمم المتحدة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا التراجع إذا ما حصل فهو نابع من إدراك مفاده أن الأعباء الإقتصادية الموجهة حيال المنظمة الدولية لا تتناسب مع المردود السياسي لها، وهو إتجاه أو رأي تقليدي له صداه في الكونغرس الأمريكي.

ولا نعني بذلك أن تكون هناك حالة تجاهل أو عدم إكتراث للمنظمة الدولية، وإنما التحول نحو أسلوب المشاركة وفسح المجال للأطراف الأخرى داخل المنظمة الدولية، وكما ويمكن أن يكون هذا التوجه من تنامي أسلوب التصرف الانفرادي (العسكري) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية دون الرجوع الى منظمة الأمم المتحدة.

3_الإستمرار والتغيير: وهو احتمال يتضمن رؤية مركبة متمثلة في إستمرار المنظمة الدولية مسيرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مع تنأمي عملية التغيير في الأمم المتحدة وتحولها من الإصلاحات الادارية والبنيوية المحدودة الى تحولات جذرية تعمل باتجاهين، الأول: تحسين أداء المنظمة ككل والثاني: الحد من النفوذ الأمريكي في توجيه المنظمات الدولية من خلال حصول القوى الدولية الصاعدة على مقاعد في مجلس الأمن مما يعني أن نشاطاً جديداً سيحل في المنظمة وبكافة الإتجاهات على شاكلة (الماء في الأواني المستطرقة) وهذا الإحتمال له عوامله الداعمة هي:

_أن عملية التغيير والإصلاح المنتظرة في الأمم المتحدة لا تتم دفعة واحدة وفي ليلة وضحاها، وإنما تتم العملية بتحول تدريجي، ولاسيما أن هناك أطراف تسعى الى مقاومة التغيير، وبالمقابل هناك أطراف تدفع نحو التغيير والإصلاح وإن كفة الأخيرة هي الراجحة كما أوضحنا في العوامل الداعمة لإحتمال التغيير.

_إن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها أن تستمر في رفض الإصلاحات الجذرية أو تأجيلها لأن ذلك سينعكس بالضرورة على أداء المنظمة ومكانتها ومما ينعكس على السياسات الأمريكية في المستقبل إذا ما أرادت أن تؤطرها بالشرعية الدولية.

وبالتالي عرفت عمليات حفظ السلام تطورات كبيرة من خلال تزايد حجمها وانتشارها بمعدل غير مسبوق، حيث تركزت مهمات حفظ السلام خلال الحرب الباردة في نشر قوات حفظ السلام لمراقبة وقف إطلاق النار والفصل بين المحاربين لغاية فى الإرتباط وتخفيف التوتر بينهم أو مساعدة الأطراف المعنية على توقيع اتفاقيات الهدنة ومراقبة تنفيذها.

وقد أطلقت على هذه البعثات المختلفة إسم عمليات الجيل الأولى وقد أنشئت إثنا عشرة عملية لحفظ السلام بين 1948_1987.

دور الدول الصغرى في الأمم المتحدة

غير أن جيل جديد عن العمليات رأى النور في أواخر الثمانينات حيث امتدت عمليات حفظ السلام التي قامت بها المنظمة الأممية منذ إنتهاء الحرب الباردة لتشمل العديد من القارات وصار من المألوف أن تشارك كافة الدول في هذه العمليات بعد أن كان محظوراً على أعضاء مجلس الأمن الدائمين المشاركة فيها. كما عرفت تضاعف عدد الأفراد المشاركين عدة أضعاف مقارنة بمرحلة الحرب الباردة.

وإستقراء طبيعة مهام عمليات حفظ السلام يؤكد أن ثمة تطوراً كيفياً في هذه المهام في عالم ما بعد الحرب الباردة تمثل بما جاء في أجندة السلام التي قدمها الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي، حيث انتهجت الدبلوماسية الوقائية كمنهج جديد لحفظ السلام مما يزيد من كفاءة قوة الأمم المتحدة كما تضمنت تلك المهام تعزيز وتقوية السلام من خلال مهام سياسية وإنسانية وأمنية وفي بعض الأحيان إقتصادية.

فعلى الصعيد السياسي نجد أن عمليات حفظ السلام أصبحت تضطلع ببعض المهام الجديدة من أهمها تنظيم الإنتخابات والإستفتاءات ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان وتعزيزها، فضلاً عن تطوير الهياكل الإدارية لمؤسسات الدولة وتدريب الكوادر العاملة بها، أما على الصعيد الإنساني أصبح لبعثات حفظ السلام بعد إنساني لا يقل أهمية عن البعدين الأمني والسياسي من حيث تأمين وصول المساعدات الإنسانية[1].

وعلى الجانب الاقتصادي تساهم بعثات حفظ السلام في تطوير البنية التحتية والصناعية والزراعية للدولة، كما شارك في رسم السياسات الاقتصادية بعيدة المدى لتحقيق التنمية المستدامة. أما على الصعيد الأمني والعسكري أصبحت العمليات تشمل نزع السلاح وإعادة إدماج المحاربين القدامى بالمجتمعات المختلفة.

خاتمة

تُظهر هذه الدراسة أن الدول الصغرى تلعب دورًا حيويًا في النظام الدولي، خاصة من خلال مشاركتها في الأمم المتحدة. ورغم التحديات التي تواجهها، فإن هذه الدول تمتلك فرصًا لتعزيز قوتها المؤسساتية من خلال حقوق التصويت وامتيازات القيادة. إن الفهم العميق لدور الدول الصغرى يمكن أن يسهم في تحسين عمليات حفظ السلام ويعزز من استقرار النظام الدولي.

النتائج

1- تمكن الدول الصغرى من استخدام حقوق التصويت في الأمم المتحدة كأداة لتعزيز تأثيرها في صنع القرار الدولي.

2- تساهم الدول الصغيرة في إنشاء تحالفات وتنسيق مواقفها في المحافل الدولية، مما يعزز من قدرتها على التأثير.

---

[1] **وحيد رأفت، مستقبل الأمم المتحدة، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الحادي والثلاثون، 1975، ص81.**

3- تعاني الأمم المتحدة من مشكلات مالية تؤثر على فعالية عمليات حفظ السلام، مما يتطلب إيجاد حلول مستدامة لتمويل هذه العمليات.

4- تواجه قوات حفظ السلام تحديات ثقافية وحضارية تؤثر على قدرتها على التفاعل مع المجتمعات المحلية.

التوصيات

1- ينبغي للأمم المتحدة تعزيز حقوق التصويت للدول الصغيرة لضمان تمثيلها الفعال في صنع القرار.

2- يجب البحث عن آليات جديدة ومستدامة لتمويل عمليات حفظ السلام، بما في ذلك تحسين إدارة الموارد المالية.

3- من الضروري توفير برامج تدريبية متكاملة لعناصر قوات حفظ السلام لتعزيز فهمهم للثقافات المحلية وتجنب الصراعات الثقافية.

4- ينبغي تشجيع الدول الصغرى على تشكيل تحالفات مع الدول الأخرى لتعزيز موقفها في الساحة الدولية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1- جوانيتا وبيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، دار الفريد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2016.

2- دون كراوس، تطور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الأمارات العربية المتحدة، 2011.

3- سيوم براون، وهم التحكيم، القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، (فاصل جنكر، مترجم)، شركة الحوار الثقافي، بيروت لبنان، 2004.

4- علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2019.

5- عيد الكامل الروضان، عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004.

6- فاروق عمر وعبد الله العمر، دول القوة ودول الضعف، المكتبة الأكاديمية، مصر، ط1، 2005.

7- محمد بن سعيد الفطيسي، الخارطة الجيوسياسية للقوى العالمية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، الضامري للنشر والتوزيع، مسقط، عمان، ط1، 2019.

8- محمد خليل الموسى، إستخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2004.

9- محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1978.

10- ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.

11- ناصر الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1، 2013.

12- ناهد طلاس العجة، الأمم المتحدة بين الأزمة والتجديد، ترجمة محمد عرب صاصيلا، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1996.

الأبحاث

13- أحمد منيسي، عمليات حفظ السلام، مركز المعلومات القومي، طبيعة المهام في نظام عالمي جديد، دمشق، العدد 57، 1998.

14- إسحق سالي خليفة، الاتجاهات الحديثة في دراسات الأمن الدولي، مجلة النهضة، العدد 14، 2013.

15- تميم خلاف، تطور مفهوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، السياسة الدولية، العدد 157، جويلية، 2004.

16- توفيق حكيمي، وحشائي فاطمة الزهراء، بنية النظام الدولي في نقاشات ما بعد الحرب الباردة، مجلة دفاتر المتوسط، العدد 4، 2016.

17- سعيد بن محمد الفطيسي، منطق الهيمنة عند الدول الصغرة، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد7، 2018.

18- طلعت أحمد مسلم، الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام، السياسة الدولية، العدد 84، 1986.

19- محمود عبد الحميد سليمان، عمليات حفظ السلام في نهاية القرن العشرين، السياسة الدولية، العدد 134، 1998.

20- مراد إبراهيم الدسوقي، البعد العسكري في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، السياسة الدولية، العدد 122، 1995.

21- وحيد رأفت، مستقبل الأمم المتحدة، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الحادي والثلاثون، 1975.

22- وليد حسن فهمي، الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية، السياسة الدولية، العدد 170، 2007.